موقف الفكر العلماني من استقلال السنة النبوية بالتشريع لدى الإمام الشافعي (دراسة نقدية)

إعداد :

د. مها بنت سراي حماد الشمري

أستاذ الثقافة الإسلامية المساعد في جامعة حائل

موقف الفكر العلماني من استقلال السنة النبوية بالتشريع لدى الإمام الشافعي (دراسة نقدية)

مها بنت سراي حماد الشمري
قسم الثقافة الإسلامية المساعد في جامعة حائل
البريد الإلكتروني :Mmaha33@hotmail.com

الملخص:

عنوان البحث: موقف الفكر العلماني من استقلال السنة النبوية بالتشريع لدى الإمام الشافعي (دراسة نقدية) .يتكون البحث من: تمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وفهارس.

احتوى التمهيد: التعريف بالإمام الشافعي وجهوده في خدمة علم الحديث.

في المبحث الأول: منزلة السنة كمصدر من مصادر التشريع ومفهومها وأدلة وجوبها لدى الإمام الشافعي.

وفي المبحث الثاني: موقف الفكر العلماني من مفهوم السنة لدى الإمام الشافعي ، وموقف الفكر العلماني من خبر الآحاد لدى الإمام الشافعي.

وفي المبحث الثالث: شبهات أصحاب الاتجاه العلماني للإمام الشافعي حول السنة النبوية:

الشبهة الأولى :الاستقلال بالسنة وعدها مصدر للتشريع لدى الإمام الشافعي.

والشبهة الثانية :اعتبار السنة وحي ملزم كالقرآن لدى الإمام الشافعي.

الخاتمة: اشتملت النتائج والتوصيات، والفهارس. ومن أبرز النتائج:

يعتبر الإمام الشافعي القرآن الكريم والسنة النبوية من أوائل أدلة الأحكام للتشريع . كما أنه حرص على لزوم السنة النبوية إذا وافقت القرآن الكريم، وإن لم يكن فيها نص كتاب فهي لازمة وذلك مما فرض الله من طاعة رسوله .ﷺ

يرفض العلمانيون مفهوم السنة عند الإمام الشافعي وهي كل ما سنة رسول الله ﷺ فيما ليس فيه كتاب. ويتهمونه بأنه هو من ابتدع مفهوم السنة النبوية وهو من وسع مفهومها لتشمل كل الأقوال والأفعال والموافقات .

الكلمات المفتاحية : موقف – الفكر العلماني – استقلال – السنة النبوية – التشريع

The position of secular thought on the independence of the Prophet’s Sunnah through legislation according to Imam al-(Shafi’i (a critical study

Maha bint Saray Hammad Al-Shammari
Assistant Department of Islamic Culture at the University of Hail
Email: Mmaha33@hotmail.com

Abstract

Title of the Research: "The attitude of secular thought on the independence of the Prophet’s Sunnah through legislation with Imam al Shafi‘i (a critical study).

The research consists of: an introduction, three topics, a conclusion, and indexes.

The introduction contains: introducing Imam Al Shafi‘i and his efforts in the service of hadith science.

The first topic: position of the Sunnah as a source of legislation, its concept, and the evidence for its necessity according to Imam al Shafi‘i.

The second topic: position of secular thought from the concept of the Sunnah according to Imam al Shafi‘i, and the position of secular thought on the news of isolated hadith according to Imam al Shafi‘i.

The third topic: The suspicions of the followers of the secular trend for Imam Al Shafi‘i about the Prophet’s Sunnah:

The first suspicion: Independence in the Sunnah and considering it as a source of legislation for Imam al Shafi‘i. The second suspicion is that the Sunnah is considered a binding revelation like the Qur’an according to Imam al Shafi‘i.

Conclusion: Includes results, recommendations, and indexes. Of the most prominent results:

Imam Al Shafi‘i considers the Noble Qur’an and the Sunnah of the Prophet among the first evidence of rulings for legislation. He was also keen on the necessity of the Prophet’s Sunnah if it agrees with the Holy Qur’an, and if there is not a text of the Qur'an, then it is necessary, and that is what Allah enjoins on obeying His Messenger

The secularists reject the concept of the Sunnah according to Imam al Shafi‘i, which is all the Sunnah of the Messenger of Allah when there is no Qura'nic verses in it. They accuse him of being the one who invented the concept of the Prophet’s Sunnah and that he expanded its concept to include all words, deeds and approvals.

Key words: Position - Secular Thought - Independence - Sunnah - Legislation

المقدمة :

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين. أما بعد:

تعد السنة النبوية المصدر الثاني من مصادر التشـريع ، قـال ﷻ:)وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ([النحل:٤٤] . وتعد طاعة الرسول ﷺ واتباع ما جاء به من طاعة الله قال) :ﷻمَنْ يُطِعْ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظاً ([النساء:٨٠].

كما أن فضل الله كان عظيمًا على هذه الأمة حيث قيض منها على مر الأجيال والقرون من يتصدرون لخدمة السنة ودراستها والذود عنها. ومـن هؤلاء العلماء العظماء الذين لهم جهودٌ عليمة جلية ،الإمام محمد بن إدريس الشافعي–رحمة الله تعالى– و كتابه "الرسالة" يعد مـن مصـادر الثقافـة الإسلامية حديثًا وفقهًا وأصولًا ، وقال فيه الإمام الرازي ":كانوا قبل الإمام الشافعي يتكلمون في مسائل من أصول الفقه، ويعترضون، ويستدلون، ولكن ما كان لهم قانون كلي مرجوع إليه في معرفة الدلائل الشريعة، وفي كيفيـة معارضتها وترجيحاتها، فاستنبط الشافعي علم أصول الفقه، ووضع للخلـق قانونًا كليًّا يرجع إليه في معرفة مراتب أدلة الشرع، فثبت أن نسبة الشافعي إلى علم أصول الفقه الشرع كنسبة " أرسطا طاليس " إلى علمِ العقل. وكمـا اتفق الخلق علة أن استخراج علم المنطق درجة عالية لم يتفق لأحـد مـن الخلق مشاركة "أرسطا طاليس" فيه، فكذلك ههنا ، وجب أن يعترفوا للشافعي –بسبب وضع هذا العلم–، بالرفعة والجلالة والتمييز عن سائر المجتهـدين بسبب هذه الدرجة الرفيعة الشريفة".[١]

وما زال هذا الكتاب وتأصيلاته العلمية يخدم السنة النبوية ويدافع عنها أمام منكري السنة النبوية والمشككين في حجيتها كالقرآنيين والعقلانيـين ،

() ١ مناقب الإمام الشافعي ، للإمام فخر الدين الرازي ،تح : أحمد حجازي السقا ، الناشر : مكتبة الكليات الأزهرية، الأزهر القاهرة، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م. ص١٥٧.

والمستشرقين ، والمستغربين. وحيث أن أصحاب الفكر العلماني قامت أفكارهم على محاولة الطعن في السنة النبوية بتأويلات بعيدة عن المنهج الإسلامي الصحيح وبث شبهاتهم وأراءهم ومزاعمهم حول السنة النبوية وحجيتها في الثقافة الإسلامية .

ولذا رأيت أن موضوع "موقف الفكر العلماني من استقلال السنة النبوية بالتشريع لدى الإمام الشافعي " جدير بالبحث لجمع متفرقة وعرض شبهة أصحابه ومحاولة الرد عليها رداً علمياً مؤصلاً . والله أسأل التوفيق والسداد.

أهمية البحث ، وأسباب اختيارها :

١- الدفاع عن السنة النبوية.

٢- الدفاع عن إمام من أئمة الإسلام و الذي ترك للأمة الإسلامية إرثا في علم الأصول والفقه والحديث لم ينضب معينة حتى اليوم.

٣- انتشار الأفكار العلمانية في هذا العصر ، التي تحاول رفض السنة واتهامها بأنها من وضع أئمة الفقه خاصة الإمام الشافعي وأن بعض مواطنها لا تلائم هذا العصر.

٤- الرغبة الذاتية في الكشف عن موقف أصحاب الاتجاه العلماني من أصول التشريع الإسلامي وخاصة اراءهم وموقفهم من السنة النبوية.

٥-: أنه – حسب علمي واطلاعي –لا توجد دراسة تناولت موقف الفكر العلماني من استقلال السنة النبوية بالتشريع لدى الإمام الشافعي .

مشكلة البحث وتساؤلاتها:

يعد الاتجاه العلماني من أخطر الاتجاهات المؤثرة على المجتمعات الإسلامية ، حيث لم يكتفوا بالدعوة لعزل الدين عن الحياة العامة في المجتمعات الإسلامية بل عمدوا إلى تشوية صورة علماء هذه الأمة والتشكيك في صدقهم ونزاهتهم .

وبناء على ما تقدم فإن القضية التي ستتمحور حولها البحث تتحدد في التساؤل الرئيس الآتي:

- ما موقف الفكر العلماني من استقلال السنة بالتشريع لدى الإمام الشافعي ؟
- ويتفرع من هذا التساؤل الرئيس التساؤلات الفرعية الآتية:

-ما منزلة السنة كمصدر من مصادر التشريع لدى الإمام الشافعي؟

-ما مفهوم السنة وأدلة وجوبها لدى الإمام الشافعي؟

-ما موقف الفكر العلماني من مفهوم السنة لدى الإمام الشافعي؟

-ما موقف الفكر العلماني من مفهوم خبر الآحاد لدى الإمام الشافعي؟

-ما شبهات أصحاب الفكر العلماني للإمام الشافعي حول السنة النبوية ؟

منهج البحث:

منهج البحث الرئيس هو المنهج النقدي . وقد اضطر إلى استخدام مناهج أخرى حسب طبيعة الدراسة[1]. لتحقيق الدراسة الشمولية للموضوع .

الدراسات السابقة:

حسب علم الباحثة واطلاعها لا توجد دراسة مباشرة تناولت موضوع " موقف الفكر العلماني من استقلال السنة النبوية بالتشريع لدى الإمام الشافعي" . وغالبة ما وجدته دراسات عامة عن الإمام الشافعي وفكره واجتهاداته .

---

[1] كالمنهج الاستقرائي، والوصفي التحليلي، والاستنباطي .

خطة البحث:

تتكون من مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة وفهارس.

المقدمة وفيها أهمية البحث وأسباب اختيارها، ومشكلة البحث وتساؤلاتها، ومنهج البحث ، وخطة البحث.

التمهيد : التعريف بالإمام الشافعي وجهوده في خدمة علم الحديث.

المبحث الأول : منزلة السنة كمصدر من مصادر التشريع ومفهومها وأدلة وجوبها لدى الإمام الشافعي

المطلب الأول : منزلة السنة النبوية كمصدر من مصادر التشريع لدى الإمام الشافعي

المطلب الثاني: مفهوم السنة كمصدر من مصادر التشريع وأدلة وجوبها لدى الإمام الشافعي

المبحث الثاني: موقف الفكر العلماني من مفهوم السنة وخبر الآحاد لدى الإمام الشافعي

المطلب الأول : موقف الفكر العلماني من مفهوم السنة لدى الإمام الشافعي

المطلب الثاني: موقف الفكر العلماني من خبر الآحاد لدى الإمام الشافعي

المبحث الثالث: شبهات أصحاب الاتجاه العلماني للإمام الشافعي حول السنة النبوية:

المطلب الأول : شبهة الاستقلال بالسنة وعدها مصدر للتشريع لدى الإمام الشافعي

المطلب الثاني: شبهة اعتبار السنة وحي ملزم كالقرآن لدى الإمام الشافعي

الخاتمة وتتضمن : أ- نتائج البحث

ب- توصيات البحث

ج- الفهارس التفصيلية للبحث.

التمهيد :

نبذه تعريفيه بالإمام الشافعي ، وجهوده في طلب العلم وعلم الحديث:

افتتح الاصبهاني عند تعريفه بالإمام الشافعي –رحمة الله– بقوله : " ومنهم الإمام الكامل. العالم العامل .ذو الشرف المنيف. والخلق الظريف له السخاء والكرم. وهو الضياء في الظلم . أوضح المشكلات وأفصح عن المعضلات. المنتشر علمه شرقا وغربا. المستفيض مذهبه برا وبحرا. المنبع لسنن والآثار . والمقتدي بما اجتمع عليه المهاجرون والأنصار. اقتبس عن الأئمة الأخيار. فحدث عنه الأئمة الاحبار ".(١)

اسمه ونسبه : هو أبو عبدالله محمد، بن إدريس، بن العباس ، بن عثمان ، بن شافع، بن السائب، بن عبيد بن يزيد ،بن هاشم ، بن المطلب، بن عبد المناف جد جد النبي .(٢)ونسبه يتصل بنسب رسول الله، صلى الله عليه وسلم ،عند الانتهاء إلى عبد مناف. وأعلم : أن السائب بن عبيد، أسر يوم بدر، وأسلم، وكان شبيه رسول الله، صلى الله عليه وسلم، في الصورة والخلقة.(٣)

"حاز المرتبة العالية، وفاز بالمنقبة السامية. إذ المناقب والمراتب، يستحقها من له الدين والحسب. وقد ظفر الشافعي –رحمة الله تعالى– بهما جميعا ، شرف العلم العمل به ، وشرف الحسب قربه من رسول الله ﷺ، فشرفه في العلم ما خصه الله تعالى به من تصرفه في وجوه العلم، وتبسطه في فنون الحكم ، فاستنبط خفيات المعاني ، وشرح بفهمه الأصول والمباني".(٤)

١() حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ، الحافظ أبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني، دار الفكر للطباعة والنشر، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م، بيروت لبنان، ج٩، ص٦٣.

٢() ينظر: جمهرة أنساب العرب، المؤلف / أبو محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي ، تح : لجنة من العلماء، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت ط١، ١٩٨٣م / ١٤٠٣هـ . ج١، ص٧٣.

٣() ينظر: مناقب الإمام الشافعي ، للإمام فخر الدين الرازي. ص ،٢٣.

٤() حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ، ج٩، ص٦٣، ٦٤.

مولده ونشأته ووفاته: ولد في نهار الجمعة أخر يوم من شهر رجب، من سنة مائة وخمسين في عزة أو عسقلان . وهي السنة التي توفي فيها الإمام أبو حنيفة.(١)

نشأ بمكة وحفظ القرآن وهو ابن سبع سنين ، وتفقه على مسلم بن خالد الزنجي مفتي مكة وأذن له في الإفتاء وعمره خمس عشرة سنة، ثم لازم مالكاً بالمدينة، وقدم بغداد سنة خمس وتسعين فاجتمع عليه علماؤها وأخذوا عنه، وأقام بها حولين، وصنف بها كتابه القديم . ثم عاد إلى مكة، ثم خرج إلى بغداد سنة ثمان وتسعين فأقام بها شهرا، ثم خرج إلى مصر ، وصنف بها كتبه الجديدة ك "الأم" و " الأمالي" و "الإملاء الصغير" و "مختصر البويطي "و "مختصر المزني" و"مختصر الرّبيع" و "الرسالة" و "السنين" . قال ابن زولاق: صنف الشافعي نحو مائتي جزء ولم يزل بها ناشرا للعلم ، ملازما للاشتغال، إلى أن أصابته ضربة شديدة فمرض بسببها أياما، ثم مات يوم الجمعة سلخ رجب سنة أربع ومائتين .(٢)

ودفن في مصر بعد أن أقام بها مدة أربع سنين فأملى ألفا وخمسمائة ورقة، وخرج كتاب الأم ألفي ورقة، وكتاب السنن، وأشياء كثيرة كلها في مدة أربع سنين (٣). وله من العمر نيف وخمسين سنة . وقال ابن بنت الشافعي : مات جدي بمصر ، وهو ابن نيف وخمسين سنة .(٤)

١() ينظر: حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ، ج٩، ٦٧، مصدر سابق.مناقب الشافعي، للبيهقي، تح : السيد أحمد صقر، دون بيانات أخرى، ج١، ص٧١. الإمام الشافعي فقيه السنة الأكبر ،عبدالغني الدقر ،دار القلم ، دمشق، ط٦ ، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م، ص٤٤.

٢() ينظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، الإمام شهاب الدين أبي الفلاح عبدالحي بن أحمد ابن العماد العكري الحنبلي الدمشقي، تح : محمود الأرناؤوط ، دار ابن الكثير، دمشق ، بيروت، ط١ ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م، ج٣، ص ٢٠، ٢١.

٣() ينظر: توالي التأسيس لمعالي محمد بن إدريس، للحافظ ابن حجر العسقلاني، تح : أبو الفداء عبدالله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان،ط١ ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م، ص١٧٧.

٤() ينظر: حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ، ج٩، ص٦٧، ٦٨.

مؤلفاته : من أبرز مؤلفات الإمام الشافعي كتاب "الأم "وهو موسوعة في الفقه والحديث والتفسير واللغة والأصول وهو خلاصة ما توصل إليه الإمام الشافعي من آراء وأحكام فقهية . ومن أشهر كتبه كذلك "الرسالة" ويعد أول ما صنف في علم أصول الفقه والحديث. وكتاب "جماع العلم" وجاء فيه الرد على منكري الحديث ورافض الاحتجاج بخبر الواحد، وغير ذلك من المسائل.

وكتاب "اختلاف الحديث" وقد خصص في موضوع اختلاف الأحاديث -وهي الأحاديث التي ظاهرها التعارض- فقام الإمام بإزالة هذه الإشكالات وطبق فيه القواعد المتبعة في درء التعارض في مختلف الحديث.

أما ما اختصر أو جمع من كتب الإمام الشافعي – فمنها: كتاب "مسند الإمام محمد بن إدريس الشافعي" ، وهو جمع لأحاديث كتب الإمام الشافعي وجمعه أبي العباس محمد بن يعقوب بن يوسف بن معقل الملقب بالأصم (٢٤٧-٣٤٦هـ) (.[١]

و "أحكام القرآن للشافعي" جمعه الإمام أبو بكر بن الحسين بن علي بن عبدالله البيهقي . جمع البيهقي -رحمه الله- من التفسير وبيان منهج الشافعي في استخلاص الأدلة الفقهية التشريعية من أدلتها المجملة في كتاب اله العظيم ، وأثر التحديث ومدرسة المحدثين في تفسيرات الشافعي لأي القرآن الكريم وأهم القواعد والأصول التي بني الشافعي عليها مذهبه في الفروع والأحكام الفقهية .[٢]"مختصر المزني في فروع الشافعية" للشيخ الإمام إسماعيل بن يحيى المصري المزني المتوفى سنة ٢٦٤ه. وهو أول

١() مسند الإمام الشافعي ، حققه وخرجه : رفعت فوزي عبدالمطلب، ، ٣ مجلدات ، دار البشائر الإسلامية بيروت ، لبنان .

٢() أحكام القرآن للإمام الشافعي ، تحقيق : عبدالغني عبدالخالق، دار إحياء العلوم، بيروت، لبنان.

ماصنف في مذهب الشافعي . والشافعية عاكفون عليه ودارسون له ومطلعون به دهرا . .[١]

جهوده في طلب العلم وعلم الحديث وثناء الأئمة والعلماء عليه :

كان الإمام الشافعي حريصا على طلب العلم منذ صغره يقول: كنت يتيماً في حجر أمي، ولم يكن معها ما تعطي المعلم، وكان المعلم قد رضي مني أخلفه إذا قام، فلما ختمت القرآن دخلت المسجد فكنت أجالس العلماء فأحفظ الحديث أو المسألة، وكان منزلنا بمكة في شعب الخيف، فكنت أنظر إلى العظم يلوح، فأكتب فيه الحديث والمسألة، وكانت لنا جرة قديمة فإذا امتلأ العظم طرحته في الجرة .[٢]

وقال : " قدمت إلى مكة وأنا ابن عشر أو شبهها فصرت إلى نسيب لي، قال: فرآني اطلب العلم فقال لي: لا تعجل بهذا وأقبل على ما ينفعك – يعني التكسب–قال فجُعِلت لذتي في العلم وطلبه حتى رزق الله ما رزق ".[٣]

وحفظ الإمام الشافعي الموطأ قبل أن يأتي للإمام مالك، قال الإمام الشافي : حفظت الموطأ قبل أن آتي مالكا، فلما أتيته قال لي: اطلب من يقرأ لك، فقلت: لا عليك أن تستمع لقراءتي ، فإن أعجبتك وإلا طلبت من يقرأ، فقال لي : اقرأ فقرأت عليه

قال الإمام الشافعي : أنفقت على كتب محمد بن الحسن ستين ديناراً ثم تدبرتها فوضعت إلى جانب كل مسألة حديثا –يعني رداً عليه–.[٤] وأثنى العديد من الأئمة والعلماء على سعت علمه وحرصه على اتباع سنة الرسول صلى الله عليه وسلم و عدم مخالفتها .

١() مختصر المزني في فروع الشافعية ، تحقيق: محمد عبدالقادر شاهين، ، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان .

٢() ينظر: حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ، ج٩، ص٧٣.

٣ () توالي التأسيس لمعالي محمد بن إدريس، للحافظ ابن حجر العسقلاني، ص٥٣.

٤() ينظر: حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ، ج٩، ص٦٩، ٧٨.

قال أحمد بن محمد ابن بنت الشافعي : سمعت أبي وعمي يقولان: كان سفيان بن عيينة إذا جاءه شيء من التفسير والرؤيا يسأل عنها ، التفت إلى الشافعي فيقول : سلوا هذا.

كذلك قال أحمد بن محمد : كانت الحلقة في الفتيا بمكة في المسجد الحرام لابن عباس، وبعد ابن عباس لعطاء ابن ابي رباح ،وبعد عطاء لعبد الملك بن عبدالعزيز بن جريج، وبعد ابن جريج لمسلم بن خالد الزنجي ، وبعد مسلم لسعيد بن سالم القداح، وبعد سعيد لمحمد بن إدريس الشافعي وهو شاب.

كما كتب عبدالرحمن ابن مهدي إلى الشافعي وهو شاب أن يضع له كتاباً فيه معاني القرآن ويجمع فنون الأخبار فيه ،وحجة الاجماع، وبيان الناسخ والمنسوخ من القرآن والسنة . فوضع له كتاب الرسالة . قال عبدالرحمن بن مهدي: ما أصلي صلاة إلا وأنا أدعو للشافعي فيها .[(١)]

واثنى الحميدي عليه بقوله : سمعت سيد الفقهاء محمد بن إدريس الشافعي. وقال الربيع سمعت أيوب بن سويد الرملي يقول: ما ظننت أني أعيش حتى أرى مثل الشافعي .[(٢)]

كما اثنى أهل العلم عليه في طلب علم الحديث وحرصه عليه ونبوغه فيه :قال أبو بكر بن مالك سمعت عبدالله بن أحمد بن حنبل يقول سمعت أبي يقول وذكر الشافعي .فقال: سمعته يقول إذا صح عندكم الحديث عن رسول الله صلى الله عليه فقولوا لي حتى أذهب به في أي بلد كان.[(٣)]

و قال محمد بن الحسن : إذا تكلم أصحاب الحديث يوما فبلسان الشافعي –يعني لما وضع كتابه-.

١() ينظر: مصدر سابق، ج٩، ص٩٢،٩٣، ٩٤.

٢() ينظر: تاريخ بغداد ،للحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان، ج٢، ص٦٤، ٦٥.

٣() ينظر: حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ، ج٩، ص١٠٦.

وقال محمد بن مسلم بن واره ،قدمت من مصر فأتيت أبا عبدالله أحمد بن حنبل أسلم عليه قال: كتبت كتب الشافعي؟ قلت . لا. قال: فرطت، ما علمنا المجمل من المفصل، ولا ناسخ حديث رسول ﷺ عليه وسلم من منسوخه حتى جالسنا الشافعي، قال : فحملني ذلك أن رجعت إلى مصر وكتبتها ثم قدمت.

ومن ثناء الإمام أحمد بن حنبل عليه قوله : ما رأيت أحداً أتبع للحديث من الشافعي .وقال كذلك : ما سبق أحد الشافعي إلى كتاب الحديث.

وهو أحد الذين يبعثهم الله على رأس كل مائة سنة ليبينوا للناس دينهم يقول الإمام أحمد : يروى الحديث عن النبي ﷺ قال: " إن الله يمن على أهل دينه في رأس كل مائة سنة برجل من أهل بيتي يبين لهم أمر دينهم، وإني نظرت في سنة مائة فإذا رجل من آل رسول الله ﷺ عمر بن عبدالعزيز، ونظرت في رأس المائة الثانية فإذا هو رجل من آل رسول الله ﷺ. محمد بن إدريس الشافعي.[١]

وعنون البيهقي في كتابه مناقب الإمام الشافعي ما يدل على اهتمام الإمام بعلم الحديث وحرصه على عدم الميل عن قول الرسول ﷺ وذلك تحت عنوان باب ما يستدل به على معرفة الشافعي رضي الله عنه بالحديث "، وباب " ما يستدل به على معرفة الشافعي رحمة الله بالجرح والتعديل " .[٢]

١() ينظر: حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ، ج٩، ص٩١-١٠٧.

٢() ينظر: مناقب الشافعي، للبيهقي، ص٤٨٦، ٥٠٠ .

المبحث الأول

منزلة السنة النبوية كمصدر من مصادر التشريع ومفهومها وأدلة وجوبها لدى الإمام الشافعي

المطلب الأول :منزلة السنة النبوية كمصدر من مصادر التشريع لدى الإمام الشافعي:

قسم الإمام الشافعي العلم خمسة أنواع، مرتبة على خمس مراتب، كل مرتبة مقدمة على ما بعدها . وجاء في المرتبة الأولى : الكتاب والسنة إذا ثبتت، ويضع السنة مع الكتاب في مرتبة واحده، لأنها في كثير من الأحوال مبنية له ومفصلة لمجمله، فيضعها معه إذا صحت، وأن القرآن لا تعارضه السنة ، ويكتفي به إن لم يحتج لبيانها ومن ذلك يتضح أن القرآن الكريم والسنة الثابتة عن النبي ﷺ في مرتبة واحده مع القرآن في المنزلة والاستدلال خاصة في علم العامة لأنه معلوم من الشريعة بالضرورة .

ويعتبر الأمام الشافعي القرآن الكريم والسنة النبوية من أوائل أدلة الأحكام ،لذلك وضع القرآن الكريم والسنة النبوية في مرتبة واحدة في علم الشريعة ، بل يعتبرهما المصدر الوحيد لهذه الشريعة ، لأن غيرهما من ينابيع الاستدلال محمول عليهما، ومقتبس من روحهما ، وإن لم يؤخذ من نصهما ، فمصادر الاستدلال كلها مهما تعدد وتنوع راجعة إلى أصل واحد يتكون من شعبتين، هما الكتاب والسنة.[١]

وقال الإمام الشافعي حول منزلة السنة ووجوب الأخذ بها :" فكل من قَبِلَ عن الله فرائضة في كتابه قَبِلَ عن رسول الله سُنَنَهُ، بفرض الله طاعة رسوله على خلقه، وأن ينتهوا إلى حكمه . ومن قبل عن رسول الله فَعَنِ الله قَبِلَ، لما افترض اللهُ من طاعته " و " كل شيء من السنة إنما هو بيان

(١) ينظر: الشافعي حياته وعصره وآراؤه وفقه، محمد أبو زهرة ،دار الفكر العربي،١٩٧٨م، ص ١٨٩. للاستزادة على بقية أدلة لأحكام لدى الإمام الشافعي يراجع : ص ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١.وكذلك كتاب الرسالة ،للإمام الشافعي احتوى على تفصيل كامل لأدلة الأحكام.

لشرع الله في كتابه، فإن النبي ﷺهو المبين عن ربه، والمأمور بإقامة دينه، كما قال تعالى : (لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ) فما ورد في السـنة الصـحيحة وجب الأخذ به والطاعة له، وإن لم يرد في القرآن ، يقول الله تعالى : (وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا) "[الحشر:٧] .[(١)] .

وقال الامام الشافعي في حق لزوم السنة الثابتة إذا وافقت القـرآن : " سنن رسول الله إذا قامت هذا المقام فيما لله فيه فرض منصوص، فدلت على أنه على بعض من لزمه اسمُ ذلك الفرض دون بعض كانت فيما كان مثلـه من القرآن ". وقال في حق لزوم السنة كذلك : " وأولى أن لا يشك عالم في لزومها، وأن يعلم أن أحكام الله ثم أحكام رسوله لا تختلفُ ، وأنها تجـري على مثالٍ واحدٍ ".[(٢)]

كما استدل الإمام الشافعي أن السنة لا تخالف أبـداً كتـاب الله، وأن سنته، وإن لم يكن فيها نص كتاب فهي لازمة ، مما فرض الله من طاعـة رسوله . ووجب أن يعلم أن الله لم يجعل هذا لِخَلقٍ غيرِ رسوله . وأن يجعل قول كل أحدٍ وفعله أبداً : تبعاً لكتابِ الله ثم سنةِ رسوله.

وأي عالم رُوىَ عن قولٌ يخالف فيه شيئاً سن فيه رسول الله سُنَّةً ، لو علم سُنةَ رسول الله لم يُخالفها ..

والحجج في مثل هذا لله قائمة على خلقه، بما افترض من طاعة النبي، وأبان من موضعه الذي وضعه به من وحيه ودينه وأهل دينه.

وبين الله أنه فرض طاعة رسوله ، ولم يجعل لأحدٍ من خلقه عُـذر بخلاف أمر عرفه من أمر رسول الله، وأن قد جعل الله بالناس كلهم، الحاجة

(١) الرسالة ، محمد بن إدريس الشافعي، تح : أحمد محمد شاكر، ص٣٣. ط١، ١٣٥٨هـ/١٩٤٠م، مكتبة الحلبي، مصر.
(٢) الرسالة ، ص ١٧٣ .

إليه في دينهم، وأقام حجته بما دلهم عليه من سنن رسول الله معاني ما أراد الله بفرائضه في كتابه.[1]

وبين الأمام الشافعي منزلة السنة في كتابة الرسالة تحت عنوان (بيان فرض الله في كتابة اتباع سنة نبيه)

قال الإمام الشافعي : وضع الله رسوله من دينــه وفرضــه وكتابــه الموضع الذي أبان جل ثناؤه أنه جعلهُ عالما لدينه، بما افترض من طاعته، وحرم من معصيته، وأبان من فضيلته، بما قرن من الإيمان برســوله مــع الإيمان به . فجعل كمال ابتداء الإيمان ، الذي ما سواه تبعٌ له: الإيمان بالله ثم برسوله. فلو آمن عبدٌ به ولم يؤمن برسوله : لم يقع عليــه اســمُ كمــال الإيمان أبداً، حتى يؤمن برسوله معه. وقال كذلك : إن الله جعــل الإيمــان برسوله مقرونا بالإيمان به. وسنة رســول الله مبنيــة عــن الله [2].ومــن النصوص السابقة يتبين أن منزلة السنة النبوية كالقرآن الكريم ومصــدر للتشريع الإسلامي بلا خلاف.

المطلب الثاني: مفهوم السنة كمصدر من مصادر التشريع وأدلة وجوبها لدى الإمام الشافعي:

ذكر الإمام الشافعي في كتابه الرسالة مصادر التشريع ،وأن الســنة هي المصدر الثاني وبين الإمام الشافعي منزلة السنة ومكانتها كمصدر مــن مصادر التشريع الإسلامي .

ففرض الله على الناس اتباع وحيه وسُنن رسوله .فقال في كتابــه : (رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولاً مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمْ الْكِتَــابَ وَالْحِكْمَــةَ وَيُزَكِّيهِمْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) [البقرة:١٢٩] . وقال جل ثنــاؤه : (كَمَــا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولاً مِنْكُمْ يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمْ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُمْ مَا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ) [البقرة:١٥١] .

()١ ينظر: المصدر السابق ،ص ١٩٨ ، ١٩٩،104.

()٢ ينظر: المصدر السابق ،ص ٤٧ – ٧٩.

وقال : (وَأَنزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيماً) [النساء:١١٣] . وقال: (وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ لَطِيفاً خَبِيراً) [الاحزاب: ٣٤] فذكر الله الكتاب وهو القرآن وذكر الحكمة فسمعت من أرضى من أهل العلم بالقرآن بقول: الحكمة : سنة رسول الله . فالحكمة هاهنا سنة رسول الله وذلك أنها مقرونة مع كتاب الله ، وأن الله افترض طاعة رسوله، وحتم على الناس اتباع أمره فلا يجوز أن يقال لقول :فرض إلا لكتاب الله ثم سنة رسوله. وسنة رسول الله مبنية عن الله معنى ما أراد : دليلاً على خاصه وعامه. ثم قرن الحكمة بها بكتابة فأتبعها إياه، ولم يجعل هذا لأحد من خلقه غير رسوله

قال الشافعي : فأعلم الله رسوله منه عليه بما سبق في علمه من عصمته إياه من خلقه ، فقال: (أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنْ النَّاسِ) [المائدة:٦٧]وشهد له جل ثناؤه باستمساكه بما أمره به ، والهدى في نفسه ، وهداية من اتبعه ، فقال : (وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحاً مِنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلا الإِيمَانُ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُوراً نَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ) [الشورى:٥٢]. وقال : فأبان الله أن قد فرض على نبيه اتباع أمره، وشهد له بالبلاغ عنه ، وشهد به لنفسه، ونحن نشهد له به، تقربا إلى الله بالإيمان به ، وتوسلا إليه بتصديق كلماته .(١)

أما مفهوم السنة عند الإمام الشافعي فهي كل : ما سنة رسول الله فيما ليس لله فيه حكمٌ فبحكم الله سنة وكذلك أخبرنا الله في قوله (وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ) وقد سنة رسول الله مع كتاب الله ، وسن فيما ليس فيه بعينه نص كتاب.

---

(١) ينظر: الرسالة ، ص ٧٣ –87.

و كل ما سن فقد ألزمنا الله اتباعهُ ، وجعل في اتباعه طاعتهُ ، وفي الميل عن اتباعه معصيته التي لم يعذر خلقاً ، ولم يجعل له من اتباع سنن رسول الله مخرجا، لما وصفت وما قال رسول الله . (١)

وقال: كل ما سن رسول الله مما ليس فيه كتاب ، ومن ذكر ما من الله به على العباد من تعلم الكتاب والحكمة. دليلٌ على أن الحكمة سُنةُ رسول الله.

وقال : وكل شيء في السنة إنما هو بيان لشرع الله في كتابه ، فإن النبي ﷺهو المبين عن ربه ، والمأمور بإقامة دينه ، كما قال تعالى (لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ) فما ورد في السنة الصحيحة وجب الأخذ به والطاعة له، وإن لم يرد في القرآن ، يقول الله تعالى : (وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا) (٢)[الحشر:٧] .

وبين الإمام الشافعي مقام السنة من القرآن . قال : وسنن رسول الله مع كتاب الله وجهان : أحدهما : نص كتاب ، فاتبعه رسول الله كما أنزل الله . والآخر : جملة . بين رسول اله فيه عن الله معنى ما أراد بالجملة ، وأوضح كيف فرضها : عاما أو خاصا، وكيف أراد أن يأتي به العبادُ . وكلاهما اتبع فيه كتاب الله .وقال : فكان مما القى في رُوعه سُنته ، وهي الحكمة التي ذكر الله، وما نزل به عليه كتابٌ فهو كتاب الله

والسنة هي : كل ماسن رسول الله مع كتاب الله من سنة فهي موافقةٌ كتاب الله في النص بمثله، وفي الجملة بالتبيين عن الله، والتبيين يكون أكثر تفسيرا من الجملة . (٣)

وخلاصة ما سبق فهموم السنة عند الإمام الشافعي هي كل ما سنة رسول الله تعالى فإذا اتصل الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وصح الاسناد عنه فهو سنة .(٤)

١() ينظر: الرسالة ، ص ٨٨،89.

٢() ينظر: المصدر السابق ، ص٣٢، ٣٣.

٣() ينظر: المصدر السابق، ص ٩١-212.

٤() ينظر: حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ، ج٩، ص١٠٥.

المبحث الثاني

موقف الفكر العلماني من مفهوم السنة وخبر الآحاد لدى الإمام الشافعي

المطلب الأول : موقف الفكر العلماني من مفهوم السنة لدى الإمام الشافعي:

تبين أن السنة عند الإمام الشافعي تتضمن كل ما سنة الرسول والله تعالى الزمنا الله باتباع وطاعة الرسول الكريم يقول الله تعالى : (وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا) [الحشر:٧].

وقد عنون الإمام الشافعي في كتابة الرسالة لأبواب كثيرة تشير إلى وجوب طاعة الرسول وأنها مقرونة بطاعة الله تعالى . ومن ذلك بباب (فرض الله طاعة رسول الله مقرونة بطاعة الله ومذكورة وحدها) .

وعنون كذلك بقوله باب : ما أمر الله من طاعة رسول الله. وباب : ما أبان الله لخلقه من فرضه على رسوله اتباع ما أوحى إليه وما شهد له به من اتباع ما أمر به ومن هداه وأنه هاد لمن اتبعه [١].وغير ذلك من الأبواب ذكر فيها العديد من الآيات الدالة على وجوب اتباع ما جاء به الرسول ﷺ ووجوب لزوم سنة ﷺوان طاعته من طاعة الله تعالى .

والسنة النبوية بهذا المفهوم مرفوضه من قبل أصحاب الفكر العلماني. كما زعم العلمانيون أن السنة النبوية بالمفهوم السابق ماهي إلا من ابتداع الإمام الشافعي فهو من صاغ مفهوم السنة النبوية وهو من صاغ كل الأدلة التي تدل على أن السنة النبوية المصدر الثاني من مصادر التشريع ، فالإمام الشافعي كما قال: نصر حامد أبو زيد هو المؤسس لحجية السُّنة وهو الذي وسع مفهوم السُّنة لتشمل الأقوال والأفعال والموافقات.[٢] وهذا التوسيع لمفهوم السنة عند أبو زيد يلغي برأيه : بشرية الرسول الغاء شبه تام اعتمادا

١() ينظر: الرسالة ، ص،٧٩ ، ٨٢ ، ٨٥.

٢() ينظر: الإمام الشافعي وتأسيس الأيديولوجية الوسطية، نصر حامد أبو زيد، ص٣٢، ٣٣، ٨٤، ط٢، ١٩٩٦م، الناشر مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر.

على تأويل قوله تعالى : (وَمَا يَنْطِقُ عَنْ الْهَوَى) [النجم:٣].وهو تأويل لا يستقيم للشافعي ولا لغيره.

كما يزعم أبو زيد أن الإمام الشافعي وأنه أدمج كل العناصر في مفهوم كلي وضعه في المستوى نفسه المقدس للوحي، أي كلام الله تعالى، وبهذا الصنيع صار كل ما ينطق به محمد ، وكل ما يفعله وحياً ،و اختلفت الحدود والفواصل بين الإلهي و البشري، وأدخل الأخير في دائرة المقدس.(١)

كما يعتقد الشرفي أن الإمام الشافعي هو من وسع مجال فاعلية النصوص الدينية وهو من منحها الشمولية، التي ساهمت في تكبيل الإنسان وإلغاء فاعليته وإهدار خبراته.(٢)

ويزعم أبو زيد أن منهج تحليل الخطاب والنتائج التي يشير إليها الإمام الشافعي هي مقصودة ، وأن النتائج قد استقر في الوعي الإسلامي ، واكتسب صفة الحقيقة مع أنها نتائج لفكر بشري، والأخطر من ذلك أن هذه النتائج المشار أليها تمارس تأثيرا في حجب الوعي الإسلامي عن تاريخه ، وتعوقه عن قراءة مستبصره ناقده .(٣)

كما العلمانيون يرون أن السنة بهذا المفهوم هي من اكسبت الفكر الديني السلطة المطلقة ومارست هيمنتها باسم النصوص الشرعية يقول نصر أبو زيد: في تضاؤل سلطة العقل يكمن التخلف الذي نعانيه على جميع المستويات والأصعدة...، وسلطة العقل هي السلطة الوحيدة التي تفهم على أساسها النصوص الدينية، يصبح التقليل من شأن العقل مؤديًا مباشرة إلى إلغاء النصوص، والنصوص في هذه الحالة تصبح مملوكة ملكية استئثار لبعض العقول التي تمارس هيمنتها باسم النصوص. والحقيقة أن سعي

١() ينظر: المرجع السابق. نصر حامد أبو زيد، ص٣٣ ، ٣٤، ٣٥.

٢() ينظر: مرجعيات الإسلام السياسي، عبد المجيد الشرفي، دار التنوير للطباعة والنشر، ط٢، ٢٠١٥م.ص٢١.

٣() ينظر: الإمام الشافعي وتأسيس الأيديولوجية الوسطية، نصر حامد أبو زيد، ص٣٥.

الخطاب الديني لتكريس سلطة النصوص ولتكريس شموليتها هو في الواقع تكريس لسلطة عقول أصحابه وممثليه على باقي العقول. وهكذا تتكرس شمولية تأويلاتهم واجتهاداتهم، فيصبح الخلاف معها كفرًا وإلحادًا وهرطقة[١]. وهو بذلك يدعوا إلى اعلاء سلطة العقل فهي برأيه السلطة الوحيدة التي تفهم على أساسها النصوص الدينية.

ولرفض مفهوم السنة طالب العلمانيون بـ :

أولا: بالدعوة إلى تاريخية نصوص السنة وذلك لتقليل من الاعتماد الفقه على السنة النبوية في كثير من الأحكام .يقول الصادق النيهوم: "إصرار الفقه على اعتماد السُّنة النبوية علميًّا، تكرار ما فعله النبي ﷺ في القرن السابع عصرًا بعد عصر، وجيلًا بعد جيل، بغض النظر عن ملاءمته لظروف الناس في واقع الحياة، وهي كارثة أحاقت بالتشريع الإسلامي مبكرًا، وربطته بسنن الحياة البدوية في صحراء العرب، وجعلته تقاليد سلفية موروثة".[٢]

وطالب العديد من العلمانيون بإعادة النظر في كثير مما يقال ويكتب فيما يتعلق بالفقه الإسلامي خاصة الاحكام المأخوذة من النصوص السنة النبوية حيث أنهم يتهمون العديد من الفقهاء وعلى رأسهم الإمام الشافعي بأنهم هم من اختلقوا الأحاديث وأضافوا لها قداسة، ورفعوها فوق القرآن، كما أنهم قاموا باستغلال نصوص السنة لتخدير الناس وتقييدهم بنصوص السنة النبوية وإبعادهم عن مشكلاتهم المباشرة وأعدائهم الحقيقيين.[٣]

١() مرجعيات الإسلام السياسي، عبد المجيد الشرفي، ص١٦.

٢() إسلام ضد إسلام، الصادق النيهوم، الناشر: الرياض الريس للنشر، ط٣، ٢٠٠٠م. ص١٣٩.

()٣ينظر :ماكتبه عبد المجيد الشرفي ، -لبنات(١) في المنهج وتطبيقه، ط٢، دار الجنوب للنشر، تونس،٢٠١١م. ص١٦٤. الكتاب والقرآن، محمد شحرور، الناشر الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، دون بيانات أخرى ، ص٥٨٧، ٥٨٨. ينظر: انتكاسة المسلمين إلى الوثنية (التشخيص قبل الإصلاح)، السيد القمني، ط١، الانتشار العربي، بيروت، لبنان،٢٠١٠م.ص١٦.

ثانيا: بإعادة النظر بالفقه الإسلامي بحجة أنـــه مـــن ابتـــداع الإمـــام الشافعي ولم يستمد من نصوص الشريعة. وهذا ما طالب به الشرفي وبشكل صريح يقول: "لا بد أولًا من إعادة النظر في المنظومة الأصولية الموروثـــة عن الشافعي ونزع القداسة المحيطة بها فهي ليست أولًـــا وأخيـــرًا ســـوى منظومة بشرية يحق لنا نقدها والإتيان ببديل لها.

ويقول كذلك: كما ينبغي دخلنة مبدأ المسؤولية الفردية وعدم التفـــريط فيه لفائدة مجامع فقهية تنتصب للفصل بين الحلال والحرام وللكلام باسم الله ومكانه مهما كانت كفاءة أعضائها ونزاهتهم وإخلاصهم ومدة تمثيليـــتهم[1]. ويؤكد أبو زيد أن الهدف الحكم بالنصوص التشريعية أو كما يسميها –اعلا سلطة النصوص– وتوسيع شموليتها لتشمل كل تفاصيل الحياة في التـــاريخ الإسلامي أدى إلى السلطة والسيطرة والهيمنة باسم الدين والعقيدة .[2]

ومما سبق فالعلمانيون يهدفون لرفض مفهوم السنة وعدم لزوم العمل بها وعليه يعاد النظر في كثير من الأحكام الفقهية والاجتهادات وذلك لإلغاء الحكم بالنصوص الشرعية والعمل بها، وإجبار النـــاس للأخـــذ بـــالقوانين العلمانية والتي يرون أنها الأنسب في هذا العصر، وأكثر ملاءمـــة للواقـــع، وهذا ما أشار إليه عبد المجيد الشرفي يقول: "وليس من بـــاب الصـــدفة أن ترتفع الأصوات عديدة في العصر الحديث داعية إلى الاجتهاد وتجديد الفكر الديني، فقد أصبح المؤمن يعيش وضعًا تأويليًا يختلف جذريًا عـــن الوضـــع الذي عاشه السلف، كانوا يعيشون في مجتمع تغلب عليه القداســـة وتســـتند مؤسساته إلى المشروعية الدينية وهو يعيش في مجتمع تغزوه العلمنة بخطى وئيدة لكن ثابتة ولا رجعة فيها، كانوا ينتسبون إلى حضارة غازية واثقة من نفسها وهو ينتمي إلى منطقة التخلف المادي والمعنوي والروحي".[3]

---

(١) ينظر: لبنات(١) في المنهج وتطبيقه، عبد المجيد الشرفي، ص١٦٤.

(٢) ينظر: الإمام الشافعي وتأسيس الأيديولوجية الوسطية، نصر حامد أبو زيد، ص٢١.

(٣) لبنات(١) في المنهج والتطبيق، عبد المجيد الشرفي، ص١٦٣.

المطلب الثاني: موقف الفكر العلماني من خبر الآحاد لدى الإمام الشافعي:

يكاد يجمع العلمانيون على رد جمعًا كبيرًا من الأحاديث، بحجة أنها من (سنة الآحاد). فهذا عبد المجيد الشرفي لا يثق بخبر الآحاد . فهو يزعم أن هناك دوافع نفسانية واجتماعية، تؤدي إلى الكذب والوضع، وبالتالي يتغير محتوى الخبر، فيأخذ صبغة لا صلة لها بالأصل . كما أنه يرى أن خبر الواحد لا يفيد العلم ولكن يعمل به، أي أنه مظنون فيه، ليس معروفًا معرفة يقينية، ورغم ذلك فالعمل به واجب، فإذا بنا أمام إشكال كبير.[١]

وانتقد ابو زيد تمسك الإمام الشافعي باحاديث الآحاد وإفراده فصلاً في لحديث عنها قال: وإذا كان الإمام الشافعي يتمسك بالنصوص حتى لو كانت ظنية الدلالة –مثل أحاديث الآحاد التي يفرد لها فصلا طويلا في رسالته لإثبات حجيتها، فما ذلك إلا لأنه يحطب في حبل أهل الحديث، وذلك خلافا لما يشيع عنه في الكتابات التي تمتدح وسطيته وتوفيقيته. وقال كذلك : ولكن هذا الدفاع عن حجية أحاديث الآحاد لا يرفع دلالتها إلى مستوى دلالة المتواترات والمشهورات، بل يضعها في منطقة وسطى بين السنة وبين القياس، كما يقول : الحكم باحاديث الآحاد هو بمثابة الحكم على أمر من الأمور بالشواهد الظاهرة مع جهلنا بالباطن .[٢]

ومن ذلك فالعلمانيون يزعمون أن خبر الآحاد لا يكون حجة ولا يوجب العمل به ،لأن خبر الواحد يحمل الصدق والكذب. فإنكارهم الأخذ بأحاديث التواتر والآحاد هو إنكار لكافة ما احتوته السُّنة النبوية من تعاليم وأحكام، وبالتالي فهو إنكار لشعائر الإسلام وفرائضه.

فرفض العلمانيون لخبر الآحاد بحجة أنه يفيد الظن ! ولا يقول بذلك إلا جاهل بأقسام وشروط الحديث وطرق نقله إلينا .

فالعلماء أجمعوا على أن خبر الآحاد يعد حجة شرعية ويجب العمل

١() ينظر: مرجعيات الإسلام السياسي، عبد المجيد الشرفي، ص٣٠، ٣١.

٢() الإمام الشافعي وتأسيس الأيديولوجية الوسطية، نصر حامد أبو زيد، ص١٠٠ ، ١٠١، ١٠٥.

به.

والخبر ينقسم باعتبار وصوله إلينا إلى قسمين: متواتر وآحاد.[١]

المتواتر هو: ما رواه عدد كثير تُحيل العادة تواطؤهم على الكــذب، والآحاد هو ما لم يجمع شروط المتواتر.

وينقسم الآحاد باعتبار عدد طرقه إلى ثلاثة أقسام:

أ – مشهور: ما رواه ثلاثة فأكثر – في كل طبقة – ما لم يبلغ حد التواتر.

ب– عزيز: ألا يقل رواته عن اثنين في جميع طبقات السند.

ج – غريب: ما ينفرد بروايته راوٍ واحد.

"ومن هذا يتضح أن خبر الآحاد ليس كما يفهمه الناس أنه هو الخبــر الذي انفرد به راوٍ واحد؛ إذ هذا قسم من أقسامه الثلاثة لذلك كانــت أخبــار الآحاد هي القسم الأكبر في السُّنة النبوية؛ لأن المتواتر وخاصة اللفظي قليل، بالنسبة إلى مجموع ما رُوي فيها. وبهذا أيضًا تتبين خطورة الــدعوة إلــى إنكار، حجية أخبار الآحاد والهدف من ورائها هو هدم للسنة كلها؛ إذا هــدم أغلبها هو هدم لها. وإن كثيرًا ممن يتناولون هذا الأمر يعني إنكــار حجيــة خبر الواحد لا يدركون معنى حديث الآحاد ويحسبون أنه الذي رواه واحــد فقط، وهذا خطأ فالمراد بحديث الآحاد ما لم يبلغ التواتر وقد يرويــه اثنــان أو ثلاثة أو أربعة أو أكثر من الصحابة وأضعافهم من التابعين".[٢]

والدليل على وجوب العمل بخبر الواحد ما يأتي:

أولًا: قال الله –تعالى–: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَــاءَكُمْ فَاسِــقٌ بِنَبَــإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْماً بِجَهَالَــةٍ فَتُصْــبِحُوا عَلَــى مَــا فَعَلْــتُمْ نَــادِمِينَ) [الحجرات:٦]، والنبأ: هو الخبر، وهو نكرة في سياق الشرط فيعم كل خبر،

١() تيسير مصطلح الحديث، د. محمد الطحان. ص٢١، ٢٣، ٢٤، ٢٦، ٢٧، ط٧، ١٤١٥هــ، مركز الهدى للدراسات، الإسكندرية، مصر.

٢() موسوعة بيان الإسلام الرد على الافتراءات والشبهات، المؤلف نخبة من كبار العلماء،دار نهضة مصر للنشر القسم الثالث (م١، ج١، ص١٠٦ – ١٠٧).

ويدخل فيه الخبر الذي يتعلق بالرسول ﷺ قبل غيره، لأهميته، وقد أوجب الله -تعالى- التثبت فيه لوجود الفسق، فإذا انتفى هذا السبب بأن كان ثقة عدلًا قبل الخبر من غير تثبت ولا توقف.

ثانيًا: ورد في السُّنة الشريفة ما يدل على قبول خبر الواحد، ومن ذلك ما رواه عبد الله بن مسعود عن أبيه أن النبي ﷺ قال: "نضر الله عبدًا سمع مقالتي ووعاها وأداها فرب حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ثلاث لا يغل عليهن قلب مسلم: إخلاص العمل لله، والنصيحة للمسلمين ولزوم جماعتهم، فإن دعوتهم تحيط من ورائهم". وفي هذا الحديث يدعو الرسول ﷺ لاستماع مقالته وأدائها، ويدعو بالنضرة للقائم بذلك. فيقول: "نضر الله عبدًا..."وفي رواية " امرئ " وكل واحدة من الكلمتين بمعنى "واحد" والرسول لا يأمر أن يؤدي عنه إلا الذي تقوم به الحجة، فدل ذلك على وجوب العمل بخبر الآحاد.

ثالثًا: إجماع الصحابة المستفاد من الوقائع الكثيرة التي كانت تحدث وتتواتر عنهم في العمل بخبر الواحد، وكثيرًا ما يكون لهم رأي في أمر من الأمور، فإذا جاء خبر عن رسول الله ﷺ أخذوا به وتركوا آراءهم، كما كانوا يرجعون إلى بيت النبوة في بعض ما يحتاجون إليه، فيسألون أمهات المؤمنين، وعلى هذا سار التابعون من بعدهم.(١)

وقد رد الكثير من علماء المسلمين على أن خبر الآحاد حجة؛ فقد وضع البخاري في صحيحه كتابًا بعنوان "كتاب أخبار الآحاد" وذكر فيه كثيرًا من الأدلة الشرعية على قيام الحجة بخبر الواحد.(٢)

كذلك ذكر الشافعي في كتابه "الرسالة" الكثير من الأدلة على حجية

---

(١) ينظر: دفاع عن الحديث النبوي، د. أحمد عمر هاشم، ص٦٢، ٦٣، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر.

(٢) فتح الباري بشرح صحيح البخاري، للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ج١٣، ص٢٣١ - ٢٤٤، تح: محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية. دون بيانات أخرى.

خبر الآحاد وذلك بعنوان " باب الحجة في تثبت خبر الواحد"، ومن تلك الأمثلة التي ذكرها:(١)

"وأهل قباء أهل سابقة من الأنصار وفقه، وقد كانوا على قبلة فرض الله عليهم استقبالها، ولم يكن لهم أن يدعوا فرض الله في القبلة إلا بما تقوم عليهم الحجة، ولم يلقوا رسول الله ولم يسمعوا ما أنزل الله عليه في تحويل القبلة؛ فيكونوا مستقبلين بكتاب الله وسنة نبيه سماعًا من رسول الله ولا بخبر العامة، وانتقلوا بخبر واحد – إذ كان عندهم من أهل الصدق – عن فرض كان عليهم، فتركوه إلى ما أخبرهم عن النبي أنه أحدث عليهم من تحويل القبلة ولم يكونوا ليفعلوه – إن شاء الله – بخبر إلا عن علم بأن الحجة تثبت بمثله إذا كان من أهل الصدق، ولا يحدثون أيضًا مثل هذا العظيم في دينهم إلا عن علم بأن لهم إحداثه ولا يدعون أن يخبروا رسول الله بما صنعوا منه، ولو كان ما قبلوه من خبر الواحد عن رسول الله في تحويل القبلة وهو فرض – مما يجوز لهم – لقال لهم – إن شاء الله – رسول الله: قد كنتم على قبلة، ولم يكن لكم تركها إلا بعد علم تقوم عليكم به حجة من سماعكم مني، أو خبر عامة، أو أكثر من خبر واحد عني".(٢)

ولم يفرق أحدٌ من علماء المسلمين بين خبر الآحاد في العقائد أو غيره، – كما يدعي العلمانيون أن خبر الآحاد لا يعمل به في الأمور الاعتقادية، وإنما يعمل به في شؤون الحياة وذلك من باب الاستئناس والاسترشاد – والحق في ذلك " أن الحديث سواء كان متواترًا أو آحادًا كافٍ في إثبات الأحكام الشرعية جميعها، سواء كانت متعلقة بالعقيدة أو الفقه، فقد كان الرسول ﷺ يبعث الأمراء والرسل من قبله واحدًا بعد واحد إلى الناس؛

١() اكتفت الباحثة بذكر نموذج مما ذكره الإمام الشافعي وإلا هي كثيرة فقد بلغت الأدلة في كتابه قرابة السبعين صفحة والتي تدل على حجية خبر الآحاد ووجوب العمل به.

٢() الرسالة، للإمام الشافعي، تح: أحمد شاكر، ص٤٠٧، ٤٠٨.

ليعلموهم دينهم كله عقيدة وشريعة، وهم آحاد وقد كانت الحجة قائمة عليهم بخبره؛ ولو كان لا تقوم بعددهم حجة، لكان الرسول ﷺ لا يكتفي بذلك، بل يرسل جماعة تقوم بعددهم الحجة". (١)

ومما يدل على ذلك قول الرسول ﷺ لمعاذ بن جبل حين بعثه إلى اليمن: «إنك ستأتي قومًا أهل كتاب، فإذا جئتهم فادعهم إلى أن يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، فإن أطاعوا لك بذلك، فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة، فإن هم أطاعوا لك بذلك، فأخبرهم بأن الله قد فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم، فإن هم أطاعوا لك بذلك، فإياك وكرائم أموالهم، واتق دعوة المظلوم؛ فإنه ليس بينه وبين الله حجاب». (٢)

فمعاذ رضي الله عنه بعث معلمًا ليعلم الناس مسائل العقيدة وأحكام الشريعة وهو من خبر الآحاد، فقبول أهل اليمن لما جاء به معاذ رضي الله عنه رضي الله عنه وعملهم به، دليل على قبول خبر الآحاد في العقائد وغيرها، فلو كان خبر الآحاد لا تقوم عليه الحجة في أمور العقيدة والشريعة وغيرها، لما أرسل الرسول ﷺ معاذ رضي الله عنه وحده لتعليمهم أمور الدين، وهذا دليل كافٍ على أن خبر الواحد حجة يجب العمل بها سواء في العقائد أو غيرها.

---

(١) تحطيم الصنم العلماني جولة جديدة في معركة النظام السياسي الإسلامي، محمد شاكر الشريف، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، دار البيارق، الأردن. ص٣٠٩.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه – كتاب الزكاة – باب أخذ الصدقة من الأغنياء وترد إلى الفقراء حيث كانوا، (٢/١٢٨/ ح ١٤٩٦).

المبحث الثالث

شبهات أصحاب الاتجاه العلماني للإمام الشافعي حول السنة النبوية:

المطلب الأول :شبهة الاستقلال بالسنة وعدها مصدر للتشريع لدى الإمام الشافعي:

يزعم بعضاً من أصحاب الفكر العلماني أن الإمام الشافعي هو من عد السنة مصدر من مصادر التشريع وجعلها مستقلة بالأحكام، وإن كان العلمانيون قد طعنوا في صحة نصوص القرآن الكريم، فليس بالغريب أن يجمع بعضهم على الطعن والتشكيك في أصالة السُّنة وتشريعها، وقد استعمل العلمانيون أساليب عديدة للحط من قدر السُّنة، وعدم الاعتراف بأصالة تشريعها وإنكار حجيتها.

فهذا محمد الشرفي يشكك في صحة الأحاديث وصحة روايتها كما أن اعتبار الأحاديث مصدرًا للتشريع الإسلامي محل جدال واختلاف قال: "إن اعتبار الأحاديث مصدرًا للتشريع الإسلامي لهو في الحقيقة محل جدال واختلاف، راجعين لا إلى قيمة هذه الأحاديث في ذاتها، وإنما إلى الشك في صحتها، أي في صحة روايتها، وبالتالي في صحة صدورها عن الرسول على النحو الدقيق الذي سبقت به، ذلك لأن هذه الأحاديث لم يُشرع في جمعها وفي ضبط سند روايتها إلا بعد وفاة الرسول بقرن من الزمن".[١]

وهذا نصر أبو زيد يزعم أن: "السُّنة ليست مصدرًا للتشريع، وليست وحيًا، بل هي تفسير وبيان لما أجمله الكتاب. وحتى مع التسليم بحجية السُّنة، فإنها لا تستقل بالتشريع، ولا تضيف إلى النص الأصلي شيئًا لا يتضمنه على وجه الإجمال أو الإشارة".[٢]

كما يرفض عبدالمجيد الشرفي الطريقة التي جمعت ورويت بها السُّنة

(١) الإسلام والحرية سوء التفاهم التاريخي: محمد الشرفي، ص٩٢، ٩٣، دار بتراء للنشر والتوزيع، سوريا،٢٠٠٨م.

(٢) الإمام الشافعي وتأسيس الأيديولوجية الوسطية، نصر حامد أبو زيد، ص٨٣.

غير مقبولة وغير مطمئنة قال: "فهذه السُّنة في الحقيقة ليست مروية بالمعايير التي يمكن أن يطمئن إليها صاحب المعرفة الحديثة، فضلًا عن أنها كانت محل اعتراضات قوية ووجيهة في الماضي" .[١]

ومما سبق فالعلمانيون يطعنون بصحة وحجية السُّنة وبالتالي فهي ليست مصدرًا للتشريع لديهم، والقائل بهذا القول يدل على جهله بهذا الدين وعناده عن اتباع الحق فرفض العلمانيون استقلال السنة بالتشريع الإسلامي، والتي تحتوي على جملة من الأحكام التي شرعها الحق لعباده والتي جاء بها الرسول ﷺ. وقد تناولها المجتهدون من الفقهاء بالبيان والإيضاح وذلك بالاعتماد على النصوص الشرعية. فرفض الاعتماد على السنة النبوية وعدم الإقرار باستقلالها بالتشريع وعدم عدها مصدر من مصادر التشريع ما هو إلا هدم لأصول الدين وقواعده. ودعوة للخروج عن تعاليم الدين الحنيف .

كما أن رفض العلمانيون استقلال السنة بالتشريع فيه طعن بصدق وأمانة وعدالة الصحابة والتابعين في النقل للحديث. والحقيقة أن الصحابة والتابعين قد نقلو السُّنة على أكمل وجه، وقد بذل العلماء المحدثون من بعد ذلك جهودًا عظيمة لحفظ السُّنة. وجاء ذلك تصديقًا لقول الله –تعالى–: (وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ([الحجر:٩].

١() مرجعيات الإسلام السياسي، عبد المجيد الشرفي، ص٣١.

المطلب الثاني: شبهة اعتبار السنة وحي ملـزم كـالقرآن لـدى الإمـام الشافعي:

يشكك العلمانيون كعادتهم الفقهاء بالتقصير والخيانة واختلاق الاحاديث لتقرب للحكام. فهذا حسين أحمد أمين يزعم أن الحديث مخترع مـن أجـل فرض الرأي، المبالغة في تقديس الرسول ﷺ لتمهيد الطريق أمـام تقـديس الأولياء(١). والحق أن قول حسين أمين هو المخترع. فلم يُعرف ذلـك عـن علماء الحديث فهم أبعد الناس عن طلب السلطة والتقرب للأولياء والحكام.

ويعتبر نصر أبو زيد الإمام الشافعي هو الذي صاغ كل الأدلة التـي تدلل على أن السُّنة مصدر ثان من مصادر التشريع، وجعله ملزم كـالقرآن الكريم . .(٢)

وفيما يتعلق بحجية السُّنة واستقلالها بالتشريع يزعم نصر أبو زيد أن: "السُّنة ليست مصدرًا للتشريع، وليست وحيًا، بل هي تفسير وبيان لما أجمله الكتاب. وحتى مع التسليم بحجية السُّنة، فإنها لا تستقل بالتشريع، ولا تضيف إلى النص الأصلي شيئًا لا يتضمنه على وجه الإجمال أو الإشارة".(٣)

ولإبعاد الحكم بنصوص الشريعة وجعلها غير ملزمة طالب نصر أبو زيد. الفصل بين ما هو من شئون الحياة، وبين ما هـو مـن شـأن الـدين والعقيدة(٤)، يقول: "نطالب في كتاباتنا بالعودة إلى الفصل بين ما هـو مـن شئون الدنيا – التي نحن أدرى بها كما قال الرسول ﷺ – وبين ما هو مـن شأن العقيدة والدين. هذه الدعوة للتحرر لا تقوم على إلغاء الدين ولا إلغـاء

---

(١) ينظر: دليل المسلم الحزين إلى مقتضى السلوك في القرن العشرين، حسين أحمد أمين، ص٣٧، ٣٨، ط٣، دون بيانات أخرى.

(٢) ينظر: الإمام الشافعي وتأسيس الأيديولوجية الوسطية، نصر حامد أبو زيد، ص٣٢، ٣٣، ٨٤.

(٣) الإمام الشافعي وتأسيس الأيديولوجية الوسطية، نصر حامد أبو زيد، ص٨٣.

(٤) يفرق أبو زيد بين الدين وبين الفكر الديني الذي يرى أنه لا يكتسب من الدين قداسته ولا إطلاقة بل هو الاجتهادات البشرية لفهم النصوص الدينية وتأويلها. راجع: نقد الخطاب الديني، نصر حامد أبو زيد، ص١٢، ط٢، ١٩٩٤م، الناشر سينا للنشر، دون بيانات أخرى.

نصوصه بقدر ما تقوم على فهمها فهمًا عمليًّا، وتحديد المجال الخاص بها". (١)

فاتهام نصر أبو زيد للإمام الشافعي اتهام باطل لا أصل له، فالسُّنة وحي من عند الله –تعالى– وذلك بنص القرآن الكريم. قال الله :ﷻ (وَمَا يَنْطِقُ عَنْ الْهَوَى إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى) [النجم:٣،.4]

فكل ما صدر عن الرسول ﷺ من قول أو فعل أو تقرير هو تشريع للأمة يجب العمل به – إلا ما ورد عليه نص يدل على أنه خاص بالنبي وحده –. يقول الإمام الشافعي: ففرض الله على الناس اتباع وحيه وسنن رسوله. فقال في كتابه: (رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولاً مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمْ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) [البقرة:١٢٩] . وقال جل ثناؤه : (كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولاً مِنْكُمْ يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمْ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُمْ مَا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ) [البقرة:١٥١] . فذكر الله الكتاب، وهو القرآن، وذكر الحكمة فسعتُ من أرضى من أهل العلم بالقرآن أن يقول الحكمة سنة رسول الله(٢). فوجوب اتباع السُّنة من أصول هذا الدين ولا ينكره إلا جاهل معاند لدين الله –تعالى–.

ولجعل السنة غير ملزمة تعالت أصوات العلمانيون للمطالبة بأمران :

الأول : تحديث أصول الفقه فهم يرفضون أصول الفقه الإسلامي واجتهادات العلماء الفقهية ، وطالب الشرفي بتحديث أصول الفقه يقول: "فتحديث أصول الفقه وإعادة النظر في هذه المنظومة، إنما هو أيضًا على أساس العودة إلى مقتضيات الخطاب القرآني الذي لا نتردد في القول إن هذه المنظومة الأصولية قد شوّهته وحرّفته حرّفت مقصودة الأساسي لأن القرآن دائمًا يخاطب المسلمين بدون تمييز، ليست فيه هذه الطبقية، وهذا التمييز الذي بين المسلمين كما هو الشأن بالنسبة إلى الأصوليين وبالنسبة إلى عامة

١() الإمام الشافعي، نصر حامد أبو زيد، ص٢٦، ٢٧.

٢() ينظر: الرسالة، محمد إدريس الشافعي، تح: أحمد محمد شاكر، ص٧٦، ٧٨.

الفقهاء".[١]

ولعلي أذكر هنا بعضًا من أقوالهم التي تبين موقفهم تجاه الفقه الإسلامي والفقهاء:

فهذا عبد المجيد الشرفي يطالب بإعادة النظر في الموروث الإسلامي، فهو يرى أن اجتهادات القدماء كانت ملائمة لأوضاع تاريخية، تختلف عن الأوضاع في هذا العصر، فهي غير مؤهلة لكي تجيب مكاننا عن الأسئلة التي تطرحها علينا أوضاعنا .[٢]

وقال محمد شحرور في حق فقهاء هذا العصر: "وما زال ورثة هؤلاء الناس يعيشون بيننا حتى يومنا هذا تحت أسماء شتى يعيشون ويفقهون على المسلمين ما يسمى بالإسلام حسب زعمهم، ولم يعلموا أن وجودهم هو من المشكلات التي يعاني منها الإسلام. وأن وجودهم يحجب الفكر النقدي عن الناس. وما نحن في عصرنا الحاضر إلا أمة مهزومة ورثنا فكرًا نظن أنه فكر إسلامي أصيل وما هو إلا تفاعل تاريخي بحت".[٣]

وتحت عنوان (التطرف والفقهاء) يذكر محمد العشماوي من أن منهج الفقهاء المتبع متطرف، كما أنه لا يتسنى لأحد معارضته يقول: "فإن تيار التطرف متوافق مع منطق الفقهاء مساير منهجهم، فلا يجوز معارضته بهذا المنهج"[٤]. ولعلي أختم أبرز آرائهم تلك بما طالب به الشرفي فقد طالب: بإعادة النظر في كثير مما يقال ويكتب فيما يتعلق بطبيعة المجتمعات الإسلامية، ودور النص القرآني، أو نص الحديث، أو النصوص الفقهية أو التفاسير أو غير ذلك.[٥]

من خلال ما سبق يتضح اتفاق العلمانيين على التشكيك في الآراء

١() -تحديث الفكر الإسلامي، عبد المجيد الشرفي، ط٢، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان،٢٠٠٩م، ص٦٤.

٢() ينظر: تحديث الفكر الإسلامي، عبد المجيد الشرفي ، ص٢٨، ٢٩.

٣() الكتاب والقرآن، محمد شحرور ، ص٥٨٨.

٤() الإسلام السياسي، محمد العشماوي، مدبولي الصغير، ط٤، دون بيانات أخرى،ص٦٥.

٥() ينظر: تحديث الفكر الإسلامي، عبد المجيد الشرفي، ص٢٥.

الفقهية ورفض الفقه الإسلامي، بحجة أنها من وضع وابتداع الفقهاء كما يزعمون. والحق أن الفقهاء قد اهتموا بالبحث والتدقيق فيما يتعلق بالأحكام وبذلوا جهودًا عظيمة. كما أن الأدلة والترجيحات بين الأدلة والأخذ بالقرائن والاستنباط هي ما تميز الفقه الإسلامي عن جميع العلوم الأخرى. والتي ليس لها نظير في جميع العلوم الأخرى. وكافة اجتهادات الفقهاء لم تكن مخالفة لنص شرعي كما يظن هؤلاء، بل جاءت اجتهاداتهم لتحقق المصالح ودفع المضار وقد تختلف من مكان لآخر حسبما تقتضيه مصلحة الأفراد والجماعات..

الثاني : طالبوا بتفعيل القول بتاريخية السنة النبوية وذلك لجعل السنة غير ملزمة فتعالت أصواتهم وكثرت كتاباتهم حول هذه التاريخية . هذا عبد المجيد الشرفي يزعم أن: السُّنة قد تأثرت بالثقافة المحيطة وكيفته المخيلة الجماعية وذاكرة الرواة طيلة عقود من الزمن، كما أن السُّنة لم تكتسب صبغة القداسة دفعة واحدة بل كان ذلك تدريجيًا. والواقع التاريخي عن عبد المجيد الشرفي يعني أن النص يحمل في كثير من الأحيان أبعادًا أو يكتسب معاني ذات صبغة تاريخية واضحة.[١]

كما صرح محمد شحرور بتلك التاريخية قال: محمد ﷺ اجتهد وتحرك ضمن نص الحدود بما يتلاءم مع ظروف شبه الجزيرة العرب في القرن السابع، وبهذا كان لنا الأسوة الحسنة وهذا لا يعني أبدًا أنه إذا طبق النبي ﷺ في موقف من المواقف الحد الأدنى أو الحد الأعلى فعلينا أن نلتزم هذا الموقف وأن نستمر عليه إلى أن تقوم الساعة تحت شعار السُّنة، لأن هذا الموقف ليس له علاقة بالسُّنة.

وقال أيضًا: علينا اعتبار كل الأحاديث المتعلقة بالحلال والحرام والحدود، التي لم يرد نص فيها في الكتاب على أنها أحاديث مرحلية مثل الغناء والموسيقى والتصوير واعتبارها أحاديث قيلت في حينها حسب

١() ينظر: لبنات(١) في المنهج وتطبيقه، عبد المجيد الشرفي، ص١٥٦، مرجع سابق. تحديث الفكر الإسلامي، عبد المجيد الشرفي، ص٢٦.

الظروف السائدة.(١)

كما أشار محمد أركون في طرحه لمشكلة التراث الإسلامي لضرورة النقد التاريخي لجميع مدونات السُّنة قال: إن أئمة الحديث - المحدثين - شعورًا منهم بهذا الوضع، قد وضعوا علمًا لنقد الحديث، أي للتحقيق التاريخي في الإسناد والمتن، لكن لم يكن هناك، حتى أيامنا تناول كلي جديد لجميع مدونات الحديث، بغض النظر عن المواقع السجالية التقليدية، لطرح مشكلة التراث الإسلامي الشامل التاريخي جوهريًّا، ويفترض ذلك مقابلة منهجية لجميع الإسنادات، وجميع النصوص المروية.(٢)

ومما سبق فقولهم بتاريخية الحديث النبوي ينفي لزوم طاعة الرسول الخاتمة لدعم ثبات الأحكام وكمال الدين. وبهذه التاريخية يتسنى لهم التحرر من الأحكام التي جاءت بها النصوص الشرعية ولا يكون أمام الناس إلا اللجوء إلى الأخذ بالقوانين الوضعية كونها أقرب للواقع وأكثر ملاءمة لحاجات الإنسان المعاصر.

ولتحقيق ذلك دعا العلمانيون إلى ضرورة إعادة دراسة السُّنة، ويعتبرون ذلك من لوازم التجديد الفكر الديني، قال عند العشماوي: "لا بد من تجديد الفكر الديني وتحديث العقل الإسلامي من أن تعاد دراسة الأحاديث (السُّنة) المروية عن النبيﷺ دراسة تقوم على أسس راسخة، وتنبني على منهج نقدي (فحصي) سليم، وتستوي على فهم متكامل شامل. وبغير ذلك فسوف يظل الهرم مقلوبًا والصورة سلبية"(٣). فهذه الدعوة لرفض السُّنة النبوية وعدم اعتبارها ملزمة ، لهو دليل على أنهم لا يهتمون بالسُّنة ولا يقمون لها وزنًا. ولا يتمثلون لأمر الله -تعالى- الذي أمرنا باتباع الرسول ﷺ. قال :ﷻ(وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا) "[الحشر:٧].

١() ينظر: الكتاب والقرآن، محمد شحرور، ص٤٧٣، ٥٧٢.

٢() ينظر: نافذة على الإسلام، محمد أركون، تر: صياح الجهيّم، ص٧٥، ط١، ١٩٩٦م، دار عطية للنشر، بيروت، لبنان.

()٣ حقيقة الحجاب وحجية الحديث، محمد سعيد العشماوي، الناشر مدبولي الصغير، دون بيانات أخرى ص١٠٧.

●الخاتمة :-

بعد أن وفقني الله – سبحانه وتعالى – إلى إنهاء هذا البحث، والذي بعنوان " موقف الفكر العلماني من استقلال السنة النبوية بالتشريع لدى الإمام الشافعي .ولا أدعي الإحاطة بكل ما كتبه أصحاب الفكر العلماني حول رفضهم استقلال السنة بالتشريع لدى الإمام الشافعي ولكن هذا جهد المقل وحسبي أنني اجتهدت وبذلت ما في وسعي وأسأل الله –تعالى– القبول .

أختم هذا البحث بعرض خلاصة ما توصلت إليه من نتائج أجملها في النقاط الآتية :

- يعتبر الإمام الشافعي القرآن الكريم والسنة النبوية من أوائل أدلة الأحكام للتشريع .
- وضع الإمام الشافعي القرآن الكريم والسنة النبوية في مرتبة واحده في علم الشريعة .
- حرص الإمام الشافعي على لزوم السنة النبوية إذا وافقت القرآن الكريم، وإن لم يكن فيها نص كتاب فهي لازمة وذلك مما فرض الله من طاعة رسوله ﷺ.
- يرفض العلمانيون مفهوم السنة عند الإمام الشافعي وهي كل ما سنة رسول الله ﷺ غيما ليس فيه كتاب.
- يتهم اصحاب الفكر العلماني الإمام الشافعي بأنه هو من ابتدع مفهوم السنة وهو من وسع مفهوم السنة النبوية لتشمل كل الأقوال والأفعال والموافقات .
- يعد العلمانيون أن السنة بهذا المفهوم هي من اكسبت الفكر الديني السلطة المطلقة ومارست هيمنتها باسم النصوص الشرعية.
- يدعو أصحاب الفكر العلماني إلى تاريخية نصوص السنة النبوية وذلك للإيهام بعدم أهمية السنة النبوية ولتقليل من الاعتماد عليها في الأحكام .
- يرفض العلمانيون الأخذ والعمل بخبر الآحاد كونه لديهم يجتمل الصدق والكذب.

- يطالب العلمانيون بإعادة النظر في الموروث الإسلامي وخاصة فيما يتعلق بالسنة النبوية وطرق نقلها إلينا.
- آراء العلمانيين الرافضة للأخذ بالسنة النبوية وعدها غير ملزمة ليست بجديدة إلا في الأسلوب، وإلا هي قديمة في الأصول والأفكار، فهي مستمدة من أفكار المستشرقين والمستغربين والعقلانيين وغيرهم من الطاعنين بتعاليم الدين الإسلامي وخاصة فيما يتعلق بالسنة النبوية .
-تظهر أفكار وآراء وحجج العلمانيين حول رفضهم باستقلال السنة بالتشريع ضعيفة وركيكة، لقلة تحصيلهم بالعلم الشرعي، وعدم إلمامهم بأدلة الأحكام في الشريعة الإسلامية ومقاصدها.

ومن التوصيات :

تناول جهود الإمام الشافعي في الفقه وأصوله ورد الشبهات والافتراءات التي يثيرها أصحاب الفكر العلماني وغيرهم.

الفهارس (فهرس الآيات –فهرس المصادر والمراجع):

●فهرس الآيات :

الآيـــــــة	السورة	رقم الآية	الصفحة
(رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولاً مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَـيْهِمْ آيَاتِـكَ وَيُعَلِّمُهُمْ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيـزُ الْحَكِيمُ)	البقرة	١٢٩	٢١٧
(كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولاً مِنْكُمْ يَتْلُـو عَلَـيْكُمْ آيَاتِنَـا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمْ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُمْ مَـا لَـمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ)	البقرة	١٥١	٢١٧
(مَنْ يُطِعْ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَـوَلَّى فَمَـا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظاً)	النساء	٨٠	٢٠٥
(وَأَنزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيماً)	النساء	١١٣	٢١٨
(وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَـا نُـزِّلَ إِلَـيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ)	النحل	٤٤	٢٠٥
(وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَى فِي بُيُـوتِكُنَّ مِـنْ آيَـاتِ اللَّـهِ وَالْحِكْمَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ لَطِيفاً خَبِيراً)	الأحزاب	٣٤	٢١٨
(وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحاً مِنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَـدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلا الإِيمَانُ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُوراً نَهْدِي بِـهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ)	الشورى	٥٢	٢١٨
(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُـوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْماً بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ)	الحجرات	٦	٢٢٧
(وَمَا يَنْطِقُ عَنْ الْهَوَى إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى)	النجم	٣،٤	٢٣٢

●فهرس المصادر و المراجع :

●أولا: القرآن الكريم (جل منزله وعلا)

●ثانيا: الكتب:

١-أحكام القرآن للإمام الشافعي ، تحقيق : عبدالغني عبدالخالق، دار إحياء العلوم، بيروت، لبنان.

٢-الإسلام السياسي، محمد العشماوي، مدبولي الصغير، ط٤، دون بيانات أخرى.

٣-إسلام ضد إسلام، الصادق النيهوم، الناشر: الرياض الريس للنشر، ط٣، ٢٠٠٠م.

٤-الإسلام والحرية سوء التفاهم التاريخي، محمد الشرفي، دار بتراء للنشر والتوزيع، سوريا،٢٠٠٨م.

٥-الإمام الشافعي فقيه السنة الأكبر، عبدالغني الدقر ،ط٤، دار القلم ، دمشق، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م.

٦-الإمام الشافعي وتأسيس الأيديولوجية الوسطية، نصر حامد أبو زيد، ط٢، الناشر مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر،١٩٩٦م.

٧-انتكاسة المسلمين إلى الوثنية (التشخيص قبل الإصلاح)، السيد القمني، ط١، الانتشار العربي، بيروت، لبنان،٢٠١٠م.

٨-تاريخ بغداد، للحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج٢.

٩-تحديث الفكر الإسلامي، عبد المجيد الشرفي، ط٢، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان،٢٠٠٩م.

١٠-تحطيم الصنم العلماني جولة جديدة في معركة النظام السياسي الإسلامي، محمد شاكر الشريف، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، دار البيارق، الأردن.

١١- توالي التأسيس لمعالي محمد بن إدريس، للحافظ ابن حجر العسقلاني، تح: أبو الفداء عبدالله القاضي، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، لبنان، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
١٢-تيسير مصطلح الحديث، د. محمد الطحان، ط٧، مركز الهدى للدراسات، الإسكندرية، مصر،١٤١٥ه.
١٣-جمهرة أنساب العرب، المؤلف / أبو محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي، تح : لجنة من العلماء، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت ط١، ١٩٨٣م / ١٤٠٣هـ . ج١.
١٤-حقيقة الحجاب وحجية الحديث، محمد سعيد العشماوي، الناشر مدبولي الصغير، دون بيانات أخرى.
١٥-حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ، الحافظ أبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصفباني، دار الفكر للطباعة والنشر، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م، بيروت لبنان، ج٩.
١٦-دفاع عن الحديث النبوي، د. أحمد عمر هاشم، ط١، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر،١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
١٧-دليل المسلم الحزين إلى مقتضى السلوك في القرن العشرين، حسين أحمد أمين، ط٣، دون بيانات أخرى.
١٨-الرسالة، للإمام الشافعي، تح: أحمد شاكر، ط١، مكتبة الحلبي، مصر،١٣٥٨هـ/١٩٤٠م.
١٩-الشافعي حياته وعصره وآراؤه وفقه، محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي،١٩٧٨م.
٢٠-شذرات الذهب في أخبار من ذهب، الإمام شهاب الدين أبي الفلاح عبدالحي بن أحمد ابن العماد العكري الحنبلي الدمشقي، تح : محمود الأرناؤوط ، دار ابن الكثير، دمشق ، بيروت، ط١ ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م، ج٣.

٢١-فتح الباري بشرح صحيح البخاري، للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ج١٣، تح: محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية. دون بيانات أخرى.
٢٢-الكتاب والقرآن، محمد شحرور، الناشر الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، دون بيانات أخرى.
٢٣-لبنات(١) في المنهج وتطبيقه، ط٢، دار الجنوب للنشر، تونس،٢٠١١م.
٢٤-مختصر المزني في فروع الشافعية ، تحقيق: محمد عبدالقادر شاهين، ، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان .
٢٥-مرجعيات الإسلام السياسي، عبد المجيد الشرفي، ادار التنوير للطباعة والنشر، ط٢، ٢٠١٥م.
٢٦-مسند الإمام الشافعي، حققه وخرجه: رفعت فوزي عبد المطلب، ٣ مجلدات، دار البشائر الإسلامية بيروت، لبنان.
٢٧-مناقب الشافعي، للبيهقي، تح : السيد أحمد صقر، دون بيانات أخرى، ج١.
٢٨-موسوعة بيان الإسلام الرد على الافتراءات والشبهات، المؤلف نخبة من كبار العلماء،٢٤مجلد، دار نهضة مصر للنشر.
٢٩-نافذة على الإسلام، محمد أركون، تر: صياح الجهيّم، ط١، دار عطية للنشر، بيروت، لبنان، ١٩٩٦م.
٣٠-نقد الخطاب الديني، نصر حامد أبو زيد، ط٢، الناشر سينا للنشر،١٩٩٤م،دون بيانات أخرى.